

## جودة البحث العلمي التطبيقي في الجامعات الليبية: معالم الواقع وتحديات المستقبل

مصطفى الهادي محمد الشريف<sup>1</sup>

كلية العلوم - الجامعة الاسمية الاسلامية

### ملخص البحث:

تزداد يوما بعد آخر أهمية البحث العلمي الرصين وخاصة في الدول المتقدمة، هذا مع تقدم نسبي للبحث العلمي في الدول النامية مقابل تراجع في اخرى، في ليبيا. وبالرغم من التقدم الذي شهده ميدان البحث العلمي من خلال انشاء العديد من المراكز البحثية وازدياد عدد المعاهد العليا والجامعات، وانتشارها للمنتوج العلمي فان المقدم ظل مرتكزا أساسا في مجالات العلوم الانسانية وعلوم البيئة تقريبا، مع ازدياد عنصر الكم وغاب عنصر الكيف، فعدد الورقات العلمية المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة الدولية لازال ضعيفا جدا نتيجة لعدم التزامها بقواعد ومعايير الجودة في البحث العلمي، وذلك بسبب التأخر في تطوير ادوات البحث والتواصل. و في الوقت الحالي تعاني منظومة البحث العلمي في الجامعات الليبية تراجعا ملحوظا بسبب العديد من المعوقات اهمها الاستقرار السياسي والاداري مع ضعف شديد في الانفاق وشبه انعدام للتواصل فيما بينها. ومن المعلوم اليوم ان تقييم الجامعة ودرجة تصنيفها اكاديميا مرهون بجودة بحوثها ومخرجاتها العلمية. ويوضح هذا البحث ويرشد الى ضرورة إعداد خارطة بحث وطنية للبحث العلمي، وإنشاء مجلس اعلى يهتم بالأبحاث العلمية خاصة التطبيقية منها واخضاعها لمعايير الجودة، مع التواصل الجدي مع المراكز البحثية في الدول المتقدمة للاستفادة من الخبرات العالمية في كل المجالات، كما تمت الإشارة إلى العوامل التي أوصلت وضع البحث العلمي إلى دون

<sup>1</sup> melsharif@asmarya.edu.ly

المستوى المطلوب، والصعوبات التي تعيق الجامعة والباحث. وتلخص هذه الورقة البحثية الى اشكالية جودة البحث العلمي التطبيقي، باعتباره المادة الجوهرية لدراسة كافة المشكلات العلمية ومسبباتها مع محاولة إعطاء بعض من الحلول الناجعة والمناسبة، من اجل اللحاق بركب الدول المتقدمة علميا. **الكلمات المفتاحية:** البحث العلمي ، مشكلات البحث العلمي ، الجودة ، الجامعات الليبية.

## 1. المقدمة

يعرف البحث العلمي بصورة عامة بانه الطريق الآمن لبلوغ مجموعة من الحقائق العلمية و تذليل الصعاب، بهدف زيادة الموارد والانتاج ورفاهية الانسان (المجيدل وشماس 2010 ص22)، كذلك يعرفه زويلف والطراونه (1998 ص 245)" بأنه عملية منظمة تهدف إلى التوصل لحلول لمشكلات محددة أو إجابة عن تساؤلات معينة باستخدام أساليب علمية محددة يمكن أن تؤدي إلى معرفة علمية جديدة. انواع البحوث العلمية وتصنيفاتها يُرجع لها للاستزاده في البحث السابق (الشريف،2014)، ولخص عبيدات واخرون ( 1984 ص42) تعريف البحث العلمي بأنه " مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان، مستخدما الاسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية- في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر ". اما انواع البحوث العلمية داخل الجامعة فهي تتميز عادة الى بحوث طلاب مرحلة الليسانس و البكالوريوس وبحوث طلاب الدراسات العليا، والأخيرة تقوم به الاقسام المتخصصة بالاضافة الى مراكز الأبحاث داخل الجامعة، وهي مهمة اصيلة للجامعة فهي من تؤسس قاعدة للبحث في مجالات المعرفة المختلفة، و البحث العلمي هو مسؤولية تقوم به الجامعة ويدعم من الجهات المعنية ومن رجال الأعمال كذلك. وهنا لا بد ان يحصل التنظيم وتبادل المعلومات بين الجامعات

والمؤسسات الاخرى المعنية لتفادي الفجوة الحاصلة بين واضعي الخطط التنموية والاستراتيجية او الباحثين عن حلول لمشاكل متعددة كمشاكل الصناعة او الزراعة وغيرها وبين ووسائلها التنفيذية. كذلك ما يمكن للبحث العلمي هو الاستقرار والتطور المنظم وهو ما ليس موجودا في الدولة الليبية حاليا، فالتغيرات المتلاحقة والتوسع الافقي نجم عنه التغيير المستمر في المسميات والادارات والتغاضي عن التراتبية العلمية والاقدمية، كل ذلك مع كثرت الجامعات وضعف للبنية التحتية واللجان والمراكز والتغيير المستمر في الخطط، كل ذلك ادى الى تشتت الجهود وتذمر الباحث والجهات التنفيذية الاخرى. وهو الامر الذي ادى ايضا الى تحول الكثير من الباحث الى صناعات اخرى او الاكتفاء بالتدريس فقط، لأن الامانه البحثية والعلمية تقتضي توفر عناصر هامه من اهمها الدقة والعزيمة والذكاء والامانة العلمية (بخولة 2017 ص 57)، كذلك التنبؤ والقدرة على التحليل والتحدي كما ذكرها شيخ (2017 ص 14-15). وهذا ما ادى بطبيعة الحال الى الانغلاق والركود في مجال البحث العلمي والذي من المفترض ان تكون الجامعة هي الراعي الاول والاساسي له، اذ يعتبر البحث العلمي من أكثر الوظائف التصاقا بالجامعة وذلك اجمالا لسببين لأنه يمثل مسلكا حيويا في حياة الدول، وجزءًا رئيسًا من مهام الجامعة وعضو هيئة التدريس والهيئة المعاونة ، فهو اساس كل تخطيط و كل تنمية، إذ بواسطة البحث العلمي يتم رسم ووضع الخطط التنموية وتصحيحها على بنى رصينة ومتمينة، ولأن الجامعة هي بيت الخبرة لما تتوافر فيها من كوادر و موارد فكرية وبشرية مؤهلة على مستوى عال من التنظيم للقيام بالتدريس والبحث وخدمة المجتمع، كما أنها المخولة من الدولة والمجتمع للقيام بهذه الانشطة، وقد ذكر العيسى (2016 ص 3) أن أكثر من 80% من العاملين في مجال البحث العلمي هم من اعضاء هيئة التدريس الجامعي وذلك في معظم الدول العربية. و انا

اذ نشعر بمشكلة تأخرنا في البحث العلمي التطبيقي ومعرفة اسبابها، فقد حاولنا أن نضع عدة حلول علمية ومنطقية للعلاج، ويبقى على المسؤولين العزم على التطبيق اذا أرادوا السير الى طريق التقدم والنجاح، ذلك أن تصنيف المجتمعات والدول صار يقاس على أساس كثافة إنتاج واستخدام العلم (حروش و طوليبية 2018 ص 32).

### 1.1 مشكلة البحث وأهميته.

لأهمية البحث العلمي التطبيقي في نهضة البلد والرفع من مستوى الجامعة ولاطلاع المسؤولين فيها على نقاط القوة والضعف، متمثلا في ضعف الامكانيات وتدمير الاسرة الجامعية من الواقع التعليمي الحالي (ضو 2016 ص 559)، والتباطؤ في تحسين البيئة الجامعية مع ضعف من يقدمون الخدمة فضلا عن ضعف ثقافة الجودة (الشريف 2014 ص 411). بالإضافة الى تقليدية البحوث العلمية بسبب معوقات الانفاق (اغنيه و الحداد 2016 ص 1) وضعف العنصر البحثي (هاشم وعبدالقادر 2012)، وغياب الربط والتعاون بين الكليات العلمية التطبيقية بالشركات وقطاع الاعمال (المحجوبي 2014).

### 1.2 تساؤلات الورقة البحثية

- أ- ما مفهوم جودة البحث العلمي التطبيقي وما اهدافه وما هي اهميته لبناء الدولة
- ب- هل تلائم مدخلات التعليم الاساسي والثانوي مستوي الجامعة المفترض
- ت- هل اعضاء هيئة التدريس الجامعي بمستوى مرموق وفقا لمعايير الجودة
- ث- هل التجهيزات والمعدات الخاصة بالبحث العلمي التطبيقي متوفرة بالشكل المطلوب
- ج- مدى الاستفادة الفعلية من الأبحاث العلمية المنشورة في المجالات العلمية لجامعاتنا

### 1.3 أهداف البحث

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تحديد واقع البحث العلمي التطبيقي في الجامعات الليبية.
- التعرف على مدى توفر مؤشرات جودة البحث العلمي التطبيقي في البحوث المنشورة.
- رصد لأهم معوقات البحث العلمي التطبيقي

### 1.4 مصطلحات البحث الرئيسية.

1. البحث العلمي يُعرف بأنه عملية تطوير أو حل لمشكلة ما وذلك بالتقصي والملاحظة بغية التوصل الى غايات واهداف واضحة ومعلومات ونتائج دقيقة (دشلي 2016 ص46).
2. البحث العلمي التطبيقي هو ذلك النوع من البحوث التي تهدف لحل مشكلة علمية أو لاكتشاف شئ جديد يضاف إلى المعرفة العلمية على الصعيد النظري أو التطبيقي (الشريف، 2014 ص407).
3. جودة البحث العلمي وهي معايير واسس علمية ومنهجية معتمدة يُقيم من خلالها البحث العلمي ويميز مستواه (دويدري 2000 ص 130).

### 2. منهج البحث

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة موضوع البحث، وذلك بغية معرفة واقع البحث العلمي التطبيقي الليبي ومدى مساهمته في النتاج العالمي وموائمته لمتطلبات ومعايير التميز والمنافسة الدولية. وذلك على ضوء التساؤلات السابقة، من أجل اقتراح حلول والخروج بتوصيات من شأنها المساهمة في الرفع من قيمة البحث العلمي التطبيقي وتجويده.

### 3. حدود البحث

اقتصر هذا البحث على قراءة في بحوث ودراسات ولقاءات علمية ومناقشات بين بعض البحوث واعضاء هيئة التدريس، بخصوص وضع البحث العلمي التطبيقي واهم الصعوبات التي تواجههم.

### 4. البحث العلمي التطبيقي

يُعرف البحث العلمي التطبيقي على انه السبيل الامثل للوصول الى حلول لمسائل محددة، مستخدما الباحث في ذلك طرقا استنباطيه او ابتكارية بغرض زيادة الرصيد المعرفي او حلا لمشكلة ما (بورنان و شارف 2016 ص 35). و يهتم هذا النوع من البحوث بالتحسين في المعرفة أكثر من استعمال المعرفة ، وهو من البحوث الملموسة و فوائدها وعوائدها واضحة لأن مواضيعها تطبيقية صرفه، كالبحوث الخاصة بعلوم الحياة والطب، والصناعة وغيرها. بمعنى ان نتائجه ظاهرة وواضحة و يمكن تطبيقها، لحل مشكلة. ويعرفه نعمان و النمري ( 1998 ص 17) على أنه "البحث الذي يعتمد على الواقع وعلى الإستقراء العلمي، ويقوم الباحث به عادة بعدما تلمح له بعض الملاحظات والتجارب بغرض معين يصوغه صياغة دقيقة و محددة وقابلة للقياس الكمي". و تقسم البحوث العلمية حسب الغرض منها الى: بحوث نظرية (Pure research) هدفها الوصول إلى حقائق وقوانين علمية ، و بحوث تطبيقية (Applied research) هدفها تطبيق التوصل إلى المعرفة العلمية او حل مشكلة ما، كما يمكن تقسيمها من حيث جهات تنفيذها الى بحوث أكاديمية وهي بحوث الماجستير والدكتوراه وبحوث تطبيقية كبحوث الترقية او تلك البحوث الخاصة بمراكز الابحاث العلمية سواء داخل او خارج الجامعة، وتهدف جميع البحوث العلمية الى التوصل إلى نتائج علمية ومعرفية دقيقة تساعد او تحلل ما تطرحه من اشكاليات او فرضيات. وعلى هذا فقيمة البحث العلمي مقترنة بالأسلوب أو الطريقة الذي يتبعها الباحث للوصول الى الهدف المرجو من البحث أو الدراسة، فاذا لم تتوفر في البحث او الدراسة الجدية والجودة والتميز والالتزام بالخطوات العلمية المتبعة مع الوضوح والاضافة

العلمية وعدم الاختلاس فسيكون مكانه سلة القمامة نظرا لعدم فاعليته. فقد ذكر المحجوبي (2014) أن مستوي مؤشر التعليم العالي والتدريب يعتبر أن جودة التعليم العالي والتدريب من أهم العوامل في اقتصاد انتاج السلع ذات القيمة المضافة لأن انتاجها يتطلب كواد علمية مؤهلة، وليبيا حاليا تعاني فقرا في الكوادر المدربة على المستوى التنافسي وهذا يوضحه ترتيبها عالميا فكانت 104 من بين 148 دولة في عام 2013 - 2014 حسب تقرير التنافسية الدولية.

ومجمل القول أنه دون الوصول الى العالمية والتميز في البحوث بالسهولة في التطبيق والمساهمة في حل المشاكل او تحقيق الرفاهية، تبقى بحوث تقليدية مغمورة وتحتاج الى وصفات علاجية ناجعه وذلك بتطبيق معايير الجودة الشاملة للتحسين والتطوير، وكذلك تنوير جيل الباحث الشباب من خلال التواصل و الحوار العلمي مع الاجيال السابقة من كبار العلماء والباحث، ففضية جودة التعليم العالي خاصة اصبحت اليوم من الضروريات الهامة والمهمة بما تمثله مؤسسات التعليم العالي من اهمية في انتاج بيوت الخبرة والمعرفة والقيادة والتطوير. ان الصعوبات والمشكلات التي تواجه البحث والباحث العلمي نحو التقدم والرقي، بسبب قلة الاهتمام بالبحث العلمي متعددة، وهي من ابعده عن الجودة والتي هي ضمان الاستمرارية والنماء للتنمية والتطور. فالجودة توفر معايير قياس نجاح الجامعة وفق محددات وقياسات تقييمية. وهي تعني في التعليم العالي تحسين وتجويد البيئة التعليمية بما فيها البحوث العلمية وما تشمله من هيئات اكااديمية وتجهيزات وسياسات قبول (البلاوي واخرون 2010)، و بحسب فضلون (2017) انه لا يمكن لأية جامعة أن تنجح في ضمان جودة بحوثها العلمية ونشاطاتها المختلفة بدوت توفر باحثين متميزين متمتعين بالمناح الاكاديمي المناسب مع ما يتطلب البحث العلمي من وقت و تقنيات ومصاريف.

### 1.5. وضع الجودة في الجامعات الليبية

لايزال موضوع الجودة وضمانها في التعليم العالي من الموضوعات التي تشغل بال الكثيرين وتجري حولها العديد من المؤتمرات والنقاشات (مرجين 2017)، و لهذه

الكلمة تعاريف عدة فعلى سبيل المثال عرفها المليجي (2010) "بأنها مجموعة من الأدوات والاساليب والاجراءات التي تهدف الى تحقيق الجودة والحفاظ على استمراريتها داخل المؤسسة التعليمية، وتهدف الجودة إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي وفقا لاحتياجات المجتمع(عزت 2012 ص 75). و لاشك في ان الجودة تعني الفعالية والتميز والمنافسة. ولهذا سعت الدولة الليبية الى إنشاء واعتماد المركز الوطني لضمان الجودة بالقرار رقم : 164 لسنة 2006 وتبعه القرار رقم 176 لسنة 2007 والقاضي بتسمية ادارة لمراقبة جودة التعليم العالي، ومع صدور قانون التعميم رقم : 18 لسنة 2010 م أصبح المركز هو الجهة الموكلة اليها مهمة متابعة وتنفيذ السياسات العامة لتقويم الاداء وضمان الجودة، والى نشر ثقافة الجودة مع التطوير المستمر لأساليبها. فهل قامت هذه الادارة بواجبها المنوط بها وعلى اكمل وجه ووفق المعايير التي انشئت من اجلها ام هناك عراقيل متعددة تتعلق بالإدارة نفسها وبالوضع القائم للجامعات وسياسة الدولة.

فحال الجامعات الليبية كما ذكر المحجوبي (2014) وبحسب مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي فلقد بلغ ترتيب ليبيا الدولى 82 من اجمالي 144 دولة، وبلغ مؤشر توفير التكنولوجيا المتقدمة في الجامعات الليبية الترتيب 143 وحصلت الجامعات الليبية على الترتيب 117 في مؤشر توفر العلماء والمهندسين، وذلك حسب تقرير التنافسية الدولية. أما ترتيب الجامعات الليبية في تصنيف وييمتركس العالمي للجامعات الدولية. "Webometrics Ranking of World Universities" عن يناير 2019م كانت جامعة بنغازي افضل جامعة ليبية وكان تصنيفها او ترتيبها العالمي 4198 ، وعلى مستوى شمال افريقيا 71 (WRNA,2019). فمن المعروف ان الإعداد الجيد و بناء شخصية الباحث او المتعلم يبدأ من التعليم الاساسي والذي سيوفر مخرجات جيدة للتعليم الثانوي والذي بدوره سيقدم للجامعة مخرجات جيدة وبخاصة اذا اضيف اليها مهارات البحث العلمي من كتابة تقارير وتحليل وتفكر حتى يتمكن خريج الجامعة من طرق البحث بكل مهارة ويسر. وهذا لن يتأتى الا من خلال برامج و مناهج



تعليمية متطورة، يجري تحديثها باستمرار على اسس فنية وعلمية ووفق خطط استراتيجية مدروسة لتساعد في تحقيق جودة التعليم وتلبي حاجات المجتمع. ولن تؤدي برامج الاستنساخ المعربي والمنهجي من العالم المتقدم أكلها ما لم تتمكن من توفير متطلبات التنمية الشاملة مع التركيز على التنمية البشرية، كذلك توفر اساتذة محترفين محبين لمهنة التعليم مع تأمين كافة مستلزمات البرامج التعليمية و التدريبيه، وفي عدم تطبيق معايير الجودة في الجامعات كنتيجة لنقص ثقافتها وللقصور البين في اركان العملية التعليمية وذلك من خلال بعض الامثلة البسيطة ومنها مثلا ما يتعلق بالجامعات، فقد رصد تقرير صادر عن الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم سنة 2018 ما نصه انه هناك "عدم حرص من الإدارة العليا للجامعات على تطبيق مفهوم الجودة في جميع البرامج الجامعية، واضاف نفس التقرير انه لا توجد سياسات واضحة في بعض الجامعات لتحقيق الجودة" مرجين و آخرون (2018 ص98). فالجودة لها مفهومان الاول يُعنى بالتزام المؤسسة او الجامعة بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية مثل معيار الكفاءة، اما المعيار الثاني وهو المعيار الملموس والذي يُعنى بشعور متلقي الخدمة ورضاه كالطلاب والباحث مثلا. فالبحث العلمي التطبيقي وجودته اصبح من ضروريات الحياة لأي مجتمع حديث للوصول الى الرفاهية، لامتلاك القدرة والمهارات اللازمة، وهو بذلك يعتبر من اهم عناصر تقييم نشاطات اعضاء هيئة التدريس الجامعي، وكذلك عنصر مهم لتقييم الجامعة نفسها، ولا بد للطرفين من الوصول الى امتلاك القدرة على البحث العلمي. وعلى هذا فان النهوض والارتقاء بمستوى الجامعات الليبية و من ثم مراكزها البحثية لا بد له من تجويد المدخلات ووضع آليات القبول مع المراجعة المستمرة للمخرجات، للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية الى درجة المنافسة الاقليمية والدولية. وهذا الامر أي تقديم منتج علمي رصين لن يتأتى الا عندما تتظافر كافة الجهود من ممتنهن للتدريس والبحث العلمي الى رؤساء الأقسام العلمية والادارية الى عمداء الكليات ورؤساء الجامعات والوزارة المعنية فهذه جهود كلية لا تقع على عاتق عنصر واحد فقط. فمثلا التفكير الاستراتيجي السليم والمبني على اسس علمية دقيقة مهم في تطوير

البحث العلمي، ذلك لأن التفكير الاستراتيجي هو الذي يُعتمد عليه في استشراف المستقبل وتحديد توجهات الدولة ويُنفذ من خلال الجامعة، و من خلال ادارة فاعلة تمتلك مهارات تفكيرية ابداعية متمنعة بحس مشاركة عالي متغلبة على جل العقبات كالعقبات الشخصية والبيئية المحيطة والتخبطات الادارية.

و بنظرة سريعة الى الكم الهائل من البحوث والدوريات الصادرة عن الجامعات الليبية، لم تصل الى الجودة العالية او التنافسية العالمية في مجال البحث العلمي ، فأوضاعنا الاكاديمية ومعايير جامعاتنا عالميا لم يتغير كثيرا ومازلنا في احتياج إلى الخارج، ربما بسبب ضعف التنظيم والتكامل بين الجامعات والأخذ بأساليب التطور وأسبابه، فهل دورايتنا العلمية ذات مستوى فني ومعرفي مرموق، ولناخذ الجامعة الاسمية الاسلامية كمثال فهي لديها اليوم أكثر من سبعة دوريات علمية مُحكمة، فهل هذه الدوريات مستفاد من مُخرجاتها او هي مكونة كغيرها من نتاج الجامعات الاخرى وهل المسؤولية عن عدم تطبيق البحوث مسؤولة عنه الجامعة او الجهات التنظيمية في الوزارة المعنية فضلا عن تكرار البحوث و ما يصاحبها من اهدار للمال والوقت. وهل ايضا هذه الدوريات او المجلات العلمية سواء في الجامعة الاسمية الاسلامية او غيرها ملتزمة بالمنهجية العلمية في لغة البحث واصالته ومدى مساهمته في اثراء المعرفة والاضافة العلمية والابتكار، لا شك ومن خلال المعلومات المستقاة من ندوات ومؤتمرات سابقة مع ما رصدته تقارير التنافسية الدولية من اوضاع، في توضح وبارقام ان اغلب النتاج العلمي التطبيقي تقليدي ومتواضع و لا يخدم الأولويات التنموية للبلد ولا يعدو إلا أن يكون نوع من الاجتهاد العبثي، يُعاد فيه إنتاج القديم وتوليدته على نطاق واسع في كل مفاصل البحث، وهذا مرده الى قلة الامكانيات والتجهيزات الحديثة اضافة الى التأخر في التواصل العلمي و ملاحقة المستجدات هذا غير صعوبة الوصول الى المجالات العلمية المرموقة والنشر فيها، مع غياب الشراكات الحقيقية والتي تساهم في تمويل البحوث والمشاريع الكبرى، والى عدم وجود بيئات او شركات او مصانع تتبنى نتائج البحوث والابتكارات، ناهيك عن ضعف الخبرة العلمية لدى صغار الباحث لأن اغلب

هؤلاء سواء طلبة يقومون ببحوث التخرج او اساتذة جدد لا بد لهم من تنمية مواهبهم وامكانياتهم وصقل لمهاراتهم، لأن اغلب المحاضرات يتم عن طرق يسودها جو الدروس النظرية النمطية، و الجانب العملي فيها قد يكون معدوما تماما، والاسباب المتقدمة نتج عنها قتل الإبداع و الابتكار. ولهذا يصعب نشر العديد من النتاج العلمي المحلي في المجالات العلمية ذات معاملات التأثير العالي او حتى المشاركة في مؤتمرات علمية متخصصة. فقد ذكرت مثلا دراسة التل (2011 ص 498) ان هناك اختلافات قد رصدت بين كمية الإنتاج العلمي و سنوات الخبرة في التدريس الجامعي لدى الباحث المنتج حيث كانت كمية الإنتاج العلمي لصالح فئة الخبرة الأكثر من 10 سنوات، وبين انه كلما ازدادت مدة خبرة عضو هيئة التدريس زاد مستوى كمية إنتاجه العلمي، وهذا كنتيجة للخبرة التراكمية والمهارات التي اكتسبها اثناء مسيرته المهنية. ففي نقطة تطوير الاداء وصقل المهارات والخبرة والمسؤولية مثلا نرصد ما يلي: ذكر تقرير صادر عن الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم سنة 2018 مرجين واخرون (2018) انه لا توجد مؤتمرات علمية اقيمت في الجامعة الاسمية الاسلامية عن الفترة 2014 الى 2017 والحقيقة كان هناك اكثر من مؤتمر علمي فعلى سبيل المثال مؤتمر البيعة الثاني الذي عقد خلال الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2015م برعاية كلية الموارد البحرية بالجامعة الاسمية وعقد بمدينة زليتن، ولكن ربما لضعف المتابعة او عدم التمكن من الوصول الى المعلومة الدقيقة لجهة البحث بسبب عدم اهتمام من مقدم الخدمة اذ كانت منوطة به، وذلك لتثبيث مثل هذه النشاطات وحتما هذا الامر يؤثر على الجامعة ومستواها الاكاديمي، وربما هذا الاغفال أي كان نوعه متكرر في باقي الجامعات، وهو ليس بالامر الغريب فقد ذكر الحوات (2004) أن الاجهزة الادارية في الجامعات الليبية تتصف بالافتقار للتواصل السريع وكذلك تمتاز بالبيروقراطية والبطء في تقديم الخدمة.

فاين نحن وبحوتنا العلمية اجمالا من تصنيف شنغهاي مثلا و الذي يعتمد على معايير محددة منها: جودة الخريجين، جودة اسرة التدريس، البحوث الاصيلية، المخرجات البحثية،

او تصنيف وييمتركس Webometrics وهو أكبر نظام تقييم عالمي للجامعات حيث يُغطي أكثر من 20,000 جامعة. هدفه التحسين وتيجاد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على الإنترنت وتشجيع النشر العلمي، ويعتمد على معيار أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية و ضمن معايير منظمة مثل حجم الموقع ، حجم الجامعة، الإشارة إلى الأبحاث و الأثر العام ، علما بأن هذه مقاييس دوليه معترف به.

## 2.5. الجامعات الليبية والبحث العلمي التطبيقي

بالرغم من عدد الجامعات الليبية حاليا والتي يفوق عددها الخمسة وعشرون جامعة حكومية غير الجامعات الخاصة، إلا أن البحث العلمي التطبيقي فيها لازال ضعيفا مبتدأ، والاسباب عديدة منها: عدم وجود تقدير حقيقي ووفرة في التسهيلات للباحث لمواصلة بحثه، والمخزن اليوم ان بعض الاساتذة او الباحث يقومون بابحاثهم على نفقتهم الخاصه بل وينشرها برغم ما تمتلكه الدولة من موارد وغنى، نسبة اعداد الجامعات او الكليات الى السكان، تدخل الدولة في برنامج التعيينات سواء الاساتذة او المعيدين، الايفاد الى الخارج الغير منظم وضعف المتابعة للمبتعثين وتنظيم تخصصاتهم بحسب التخصص الموفد من اجله المبتعث، مستوى الشهادات والتحصيل، ضعف الانفاق و العبء التدريسي الأسبوعي المطلوب من عضو هيئة التدريس وما يحتاجه من وقت وجهد، وغياب الدعم المادي والمعنوي شبه الكامل للمؤسسات الغير حكومية للبحث مع تدني مستويات التخصصات المطلوبة للقيام بالبحث، وهذا الامر لاينطبق فقط على وضع البحث العلمي في الدولة الليبية بل يتعدها الى جميع الدول العربية فمثلا كشف التل (2011) في دراسة عن وجود مشكلات في العديد من الجامعات منها الكورية والفلسطينية والسعودية وقد ذكر منها، نقص المراجع والأجهزة المخبرية، وعدم اهتمام إدارة الجامعة بالبحث العلمي، واطاف اليه جعفر واخرون (2012) نقص في القاعات وضعف في استخدام الاساليب الحديثة للخدمات المقدمة للباحث، مع غياب التشجيع و بطء في تطور اداء أعضاء هيئة التدريس اضافة الى المشاكل الاقتصادية وما ينجم عنها من مشاكل صحية ونفسية (فرحاتي 2012)، ولعل

أكبر هذه المعوقات والاسباب هي المشاكل السياسية والمتمثلة اليوم في عدم الاستقرار السياسي وما يصاحبه من مشاكل وتبعات، وقد وصفه عبد العظيم (2013 ص105) بأنه "يساوي التخلف الحضاري والتخريب"، اضافة الى الصراع العالمي من اجل الاستحواذ على المعرفة العلمية. وبالرجوع الى البحث العلمي وحجم الانفاق عليه فقد ذكر العيسي (2016) ان نسبة حجم الانفاق عليه في ليبيا يمثل 0.03 % فقط، وهو ليس ببعيد عن حجم الانفاق في الدول العربية والذي ذكر اسماعيل (2014) انه لا يتعدى 1% من المعيار العالمي للانفاق، فمثلا زادت مصروفات دعم البحث العلمي في امريكا من 1.5 % في منتصف القرن الماضي إلى 2.5 % في بدايات القرن الحالي، حيث بلغ ما تصرفه على البحث العلمي ما مقداره 5.6 مليار دولار عام 2004 ( قنديلجي و السامرائي 2018). و لاشك ان إسهامات القطاع الخاص لها نصيب في الصرف على البحوث العلمية والتطوير ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت مساهمة هذا القطاع 50%، و 55 % في ألمانيا وفي اليابان 64 % ( قنديلجي و السامرائي 2018). فالإنتاج العلمي والذي يمثل عدد الاوراق البحثية المنشورة في الدوريات العلمية الدولية المحكمة وعدد مرات الاستشهاد به او الاقتباس منه لازال ايضا ضعيفا. فقد ذكر المجيدل وشماس (2010) بأن الباحثين العرب أسهموا بنحو 800 بحث علمي محكم ومنتشور خلال العام 1996 م في حين قدم البحات البرازيليون ما يعادل ما قدمه العرب لنفس العام ، ونسبة تزيد عن 30% عما نشره البحات في كوريا الجنوبية لذات السنه، واطاف نفس الباحث بأن عدد الاقتباسات او مرات الاستشهاد بالبحث بلغ 40 مرة للبحث الواحد في مصر، والسعودية، والكويت، والجزائر، بينما وصل عدد الاقتباسات والاستشهاد بالبحث الواحد إلى 10481 في أمريكا، و523 في سويسرا. و قد ذكر قنديلجي و السامرائي (2018) أن عدد مرات الاستشهاد بالبحوث بموقع Science سنة 1994 (Citation Index) والتي بلغ عددها 3300 في مجلات علمية محكمة، أن عدد مرات الاستشهاد ببحوثها كان النصيب الاكبر فيها للبحوث الامريكيه ونسبة استشهاد 30 %، تلتها

اليابان بنسبة 8%، وفرنسا و ألمانيا بنسبة 7% و إسرائيل بنسبة 1%، في حين أن جميع البحوث العربية لم تصل الى ما وصلت اليه البحوث الاسرائيلية من نسبة الاستشهاد بها بالبحوث المنشورة. وهذا بالتأكيد مرده الى عدة عوامل ولكن اهمها نصيب المخصصات المالية الخاصة بالبحث العلمي. نعم هناك مبادرات واصلاحات ولكن بالمقابل هناك صعوبات تعيق البحث العلمي المنتج وبين ما يحتاجه العميل او الشريك، فالفجوة المعرفية كبيرة جدا بيننا وبين الدول المتقدمة وحتى النامية فالقضية ليست دائما مالية بقدر ما هية معرفية و علمية، فكل التطورات العلمية الموجودة اليوم ما هي إلا محصلة من نتائج التراكم المعرفي والعلمي القائم على أسس تطوير منهجية البحث العلمي، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود تنسيق بين الجامعات وعرض لنتائج الأبحاث العلمية فيما بينها او الاشتراك في البحوث او السماح باستخدام معاملها من قبل الاخرين، فالجامعات الليبية لازالت تعتمد الاسلوب المحلي التقليدي في تقلد الوظائف والمرتبطة بالمؤسسات الحكومية وبالسياسة الامنية للدولة والتي حتما لا تواكب العصر، فالنظام السياسي له تأثير مهم على التعليم والتطوير من خلال تأهيل الباحث، إضافة الى مقدار التمويل المالي الذي تخصصه للبحث العلمي(حروش و طوالبية 2018). ففي دراسة قامت بها الباحثة حمزة (2001) عن دور القيادة الادارية التربوية لرؤساء الاقسام العلمية في الجامعات الليبية خلصت الى ان رؤساء الاقسام كان ادائهم دون المتوسط وخاصة في مجالات الموضوعية والاتصال واستخدام السلطة، وهو ما اوجد تراكما للأبحاث في جانب على حساب جانب اخر مع اهدار للجهد والوقت والمال وهذا راجع الى سياسة التكبيل التي تنتهجها الحكومة في تعيين رؤساء الجامعات بدل من اختيارهم وفق شروط معينة من بين عمداء الكليات، وهو ينطبق على تعيين العمداء ايضا. اضافة لما تقدم فقد خلصت دراسة لسويدان ( 2015 ) عن جامعة المرقب الى عدم توفر الامكانيات المادية لدعم البحث العلمي بالجامعة، اضافة الى قلة الاحتياجات المكتتبية مع نقص في الكفاءات والمهارات لدى الباحث في استخدام التقنية الحديثة وازداد نفس الباحث ان الجامعة لا تقدم أي خدمات ملائمة لاحتياجات

الطلاب بها، فعملية قياس الاداء والمراقبة والتصحيح لازالت بطيئة جدا ولا تعتمد اسس علمية للتقييم. بالإضافة الى ما اكده الباحث الليبي الفرجاني (2015 ص 188-191) بقوله ان هناك ضعف في العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل مع عدم استقرار الهيكل الاداري للجامعات الليبية من حيث الدمج والضم، هذا غير تراجع الموارد المالية المتاحة للتعليم العالي كما ذكر الباحث. وفي ليبيا ايضا وما يخص الجامعات ونظام الجودة فقد ذكر الطبيب (2007) على ضرورة العمل على نشر ثقافة ومفهوم الجودة وذلك من خلال سياسات موضوعية لقبول للطلاب مع التركيز على البحوث العلمية والدراسات العليا. اما بخصوص سياسة الجامعات في القبول ومعها الوزارة المعنية بالأمر فهي تكاد تكون غير واضحة المعالم من قضية التحاق الطلاب بالجامعات و بأعداد كبيرة خاصة في العلوم الإنسانية. فقد ذكر العبيدي في دراسته (2010) أن أعداد الطلبة المسجلين من الإناث في جامعة بنغازي اعلى من الطلبة الذكور وبنسبة بلغت 53% و أن أعداد الطالبات الخريجات كذلك يفوق الخريجين من الذكور، و هذا ما لاحضه سعود (2015) في دراسته من أن سياسة التأنيث المتبعة في التعليم لها آثار سلبية علي البحث العلمي، وهذا ربما يرجع الى خصوصية المجتمع الليبي المحافظ او بسبب عدم توفر الامكانيات الخاصة بالعنصر النسائي. عربيا نقل عمار (2008) عن وضع قبول الجامعات المغربية للطلاب من ان نسبة 10 % من الطلبة هم من يلتحق بالكليات العلمية ، وهو كما ذكر مؤشر على عدم ارتكاز التعليم الجامعي المغربي على سياسات واضحة او خطط استراتيجية تحكم العملية التعليمية وتوجهها التوجية الصحيح. وعلى ما تقدم فقد أوصت دراسة قام بها اغنيه و الحداد (2016) عن جودة البحث العلمي بجامعة سرت الى اهمية التركيز والاهتمام بجودة الأبحاث العلمية وذلك بدعم الباحث ماديا ومعنويا. ايضا ذكرت دراسة (هاشم و عبدالقادر 2012) من خلال دراستهم لموضوع البحث العلمي ومشكلاته الى ان تقليدية البحوث العلمية لا زالت هي السمة السائدة بسبب العديد من المعوقات منها حجم الانفاق وضعف العنصر البحثي الى السياسات العامة. فاذا كان حجم الانفاق على

البحث العلمي حاليا شبه معدوم من كل النواحي (المعامل، التجهيزات ، المواد وغيرها)، الى ضعف من يقوم بالبحث او تراخيهم بسبب نقص الامكانيات وغياب الحوافز من صانع القرار كما ذكرت دراسة الشريف (2014) ، وخلص الى هذا مرجين ( 2012) في بحثه الذي تسأل فيه عن مقدرة الجامعات على إيجاد نظام بحثي جديد ، تتوافر فيه الأجواء الصحية لظهور علماء جديين وليسوا مجرد ساعين إلى ترقبات علمية ببحوث معادة ومقتبسة؟. فالجميع وبخاصة المعنيين بالبحث العلمي ربما تناسوا ان عضو هيئة التدريس او الباحث هو العنصر المهم والاساسي والديناميكي في نفس الوقت والضامن لجودة منتجه، فقد ذكر الشريف (2014 ص411) انه ومن خلال النظرة التقييمية لوضع البحث العلمي من خلال المشاريع المقدمة لهيئة البحث العلمي سابقا من قبل اساتذة وباحث جامعيين والمقبولة قد تراجع لعدة اسباب منها ما ذكره تقرير ديوان المحاسبة من ضعف في الاداء الوظيفي والتسيب الاداري وعدم وجود رقابة جدية. ايضا هناك بعض الجامعات تنشط في مجال المؤتمرات العلمية بغية الدعاية الاعلامية فقط، حيث إنك تجد بعض المؤتمرات العلمية تشترط على الباحث المشارك ببحث حال عدم قبول بحثه ان يصبح حق للجامعة او لذات المؤتمر، وبعض منظمي المؤتمرات لا يتواصلون مع الباحث نهائيا او حتى اعلامهم بقبول بحوثهم من عدمه، ناهيك عن التأخر في الاعلان عن عقد مؤتمر اصلا او التداخل بين المؤتمرات، هذا غير الاستعجال في الانعقاد ولا يُعطى الوقت الكافي للباحث للتحضير للمؤتمر، وفي بعض الاحيان لا يتم نشر وقائع او البحوث المشاركة، الامر الذي قد يشعر الباحث ان المؤتمر مقاس على فئة معينة، كل ما تقدم سبب عزوف كبير للباحث في المشاركة والابداع فالجامعة الليبية امامها تحد كبير لمعالجة أزمة البحث العلمي بصفة عامة والتطبيقي بصفة خاصة، و التي تؤثر سلبا على دورها وربما استمرارها ومنها الادارة والاقدمية والجودة والاهم من ذلك هو تغير نمط التفكير وأساليبه، وحتما عدد الجامعات الكبير و الاهدار للامكانيات القليلة اصلا، و نوعية الخريجين وكفاءتهم العلمية مع ادارات عليا لا تعطي قيمة للبحث العلمي التطبيقي قد ساهم في هذا التدني. .



## 6. نتائج البحث

من خلال ما تم مناقشته في تنايا هذا البحث يمكن استنتاج ما يلي:

1. من أهم اسباب تراجع وضع البحث العلمي هو ضعف الاداء الوظيفي والتسيب الاداري
2. عدم وجود رقابة حقيقية ومتابعة دورية للبحاث، وعدم وجود خطط بحثية على مستوى الجامعة
3. ضعف دعم الباحث معنويا وماديا وقلة دعم الباحث لحضور المؤتمرات المحلية والدولية
4. سياسة التأنيت المتبعة في التعليم لها تأثير سلبي على البحث العلمي
5. بعض المؤتمرات العلمية هدفها دعائي فقط
6. اهدار الامكانيات بسبب كثرة عدد الجامعات
7. ضعف الادارات العليا في الجامعات
8. ضعف او عدم التواصل والتنسيق بين الجامعات
9. ضعف التواصل مع البحوث وضيق فترة الاعلان عن عقد المؤتمرات العلمية
10. اشتراط بعض المؤتمرات على الباحث حال عدم قبول بحثه ان يكون ملكه للمؤتمر ولا يحق للباحث التصرف فيه

## 7. التوصيات

1. العمل على اصلاح منظومة التعليم و تطوير مناهجها، وتوحيد مخرجاتها
2. أعطاء الجامعات قدر كبير من الاستقلالية والمرونة الادارية والمالية.
3. العمل على نقل واثاحة العلوم المعرفية للبحاث والطلاب، والتركيز على توطين التكنولوجيا المتقدمة

4. دعم البحث العلمي والبحاث ماديا ومعنويا برصد الميزانيات المالية اللازمة للبحث العلمي، وربطهم بالعالم المتقدم عن طريق تبادل الزيارات والخبرات وتوفير الموارد والمستلزمات البحثية
5. ضرورة العمل على تدريب أعضاء هيئة التدريس علي اكتساب مهارات البحث العلمي وطرق ومعايير النشر الدولي
6. العمل على اعتماد سياسة الانفتاح الفكري والعلمي، بإقامة شبكات للمعلوماتية تربط بين الجامعات ومراكز البحوث.
7. العمل على قهر السلوك النفسي والفكري لدى بعض البحوث من انه لا مجال لدينا للتقدم والرقي، والتشجيع على النشر الدولي
8. يجب الا تقل قيمة الانفاق على البحث العلمي عن 1.5% من اجمالي الدخل القومي للبلد.
9. تقليل عدد الساعات التدريسية لعضو هيئة التدريس على ان يكمل باقي ساعاته في المجال البحثي العلمي، وزيادة الراتب ليفي بمتطلبات الأساتذة
10. الابتعاد عن البيروقراطية الادارية السبب الرئيس في بقاء الاصلاح والتركيز على تدريب الكوادر الادارية والارتقاء بها
11. تقليص عدد الجامعات بحيث يتماشى مع المعايير العالمية ولتركيز الانفاق
12. الاعلان المبكر واعطاء الوقت الكافي عند عقد المؤتمرات مع ضرورة التواصل والاعلام بمواعيد الانعقاد عبر قنوات التواصل المختلفة
13. إجراء دراسات جادة تهدف إلى قياس واقع البحث العلمي التطبيقي ومعوقاته وامكانية تطويره في الجامعات الليبية.

## 8. الخاتمة

هل حان الوقت ان ندرك أنه لا خيار امامنا لتطوير قدراتنا الصناعية و الاقتصادية والاجتماعية كي تواكب التقدم العلمي العالمي المتسارع الا بواسطة العلم، وهل حقيقة ما يقال من ان اهمال البحث العلمي ما هو الا ادامة للتخلف والقهر؟ وهل للمنظومة الاجتماعية علاقة بالتطوير العلمي؟. فهل من ارادة جادة من سلطة القرار و الجهات المسؤولة في تركيز اهتمامها بالبحث العلمي وتوطينه محليا، وذلك من خلال وضع الخطط والدعم مع التركيز على وضع الأولويات للبحث، وما هو المطلوب تحديدا لخدمة المجتمع او البيئة مع التركيز على نوعية المنتج المطلوب.

ولبناء قاعدة علمية جادة وهي الآن ملحة في مجال البحث لابد من اقرار مبدأ الشفافية والمساءلة والاستقلالية مع التعاون الداخلي والخارجي الجاد في صورة الابحاث المشتركة والعمل بألية الاستضافة للبحاث المرموقين في تخصصاتهم، والتعاون الفعال مع كافة القطاعات لدعم و اثراء البحث العلمي، وقبله ضرورة تجويد التعليم الجامعي بتوفير الاساس العلمي من تحسين مفهوم التدريس والارتقاء بالمنهج و التأهيل العلمي الدائم للأستاذ مع التدريب الفعلي والمستمر، مع ضبط وتنظيم النظم الادارية واستيفاء حقوق العاملين واقرار مبدأ المزايا للمتميزين. و في ضوء ما تقدم، نستنتج أن الإدارة العليا وتجويد البحوث العلمية نظام فعال هدفه تحقيق التميز والمنافسة وهذا يتأتى من خلال الجهد المشترك لجميع منتسبي الجامعة خاصة في وجود علاقة ترابطية موجبة بين الجميع، وهذا ما يجعل من هذه الورقة وما قدمته مفيدة ومادة نافعة بيد المعنيين لتحسين جودة البحث العلمي التطبيقي خاصة والرقي بمعيار الجامعة.

### قائمة المراجع

- المجيدل عبد الله وشماس سالم. 2010. معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية - كلية التربية بصلالة أتمودجاً) مجلة جامعة دمشق - المجلد 26 - العدد (2+1)
- زويلف مهدي و الطراونة تحسين. 1998. منهجية البحث العلمي. دار الفكر للطباعة والنشر عمان
- الشريف مصطفى. 2014. واقع البحث العلمي في ليبيا ومتطلبات التطوير. بحث منشور بكتاب اعمال المؤتمر العلمي الدولي الاول "سياسات تخطيط التعليم العالي في ليبيا" كلية الاقتصاد-صرمان-جامعة الزاوية ص405-418
- عبيدات ذوقان وآخرون. 1984. البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر- الاردن
- بخولة بن الدين. 2017. أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية. كتاب أعمال الملتقى المشترك: الأمانة العلمية الجزائر العاصمة 11-7-2017
- شيخ هامل. 2017. أبعديات وتقنيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية. كتاب أعمال الملتقى المشترك: الأمانة العلمية الجزائر العاصمة 11-7-2017
- العيسى عبدالرزاق. 2016. البحث العلمي التطبيقي الهادف. خطوة لترصين التعليم العالي والبحث العلمي. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط
- ضو عمران محمد. 2016. المشاركة في صنع القرار بالجامعات الليبية. مجلة البحث العلمي في التربية . العدد السابع عشر

اغنيه صالح عبد الجليل و الحداد فيصل عبدالسلام. 2016. جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وأثرها في تطوير المحتوى التدريسي بأقسام المحاسبة " دراسة تحليلية تطبيقية على جامعة سرت " المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي

حروش لامية و طوابية محمد. 2018. البحث العلمي والتطوير في الجزائر: الواقع ومستلزمات التطوير الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ج/ قسم العلوم الاجتماعية العدد 19 - جانفي 2018 . ص 32 - 4

هاشم أحمد خليفة. و عبدالقادر أمنة. 2012. التحديات الجديدة التي تواجه البحث العلمي في التعليم العالي، ورقة علمية مقدمة الى المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي الجامعة الخليجية : البحرين.

المحجوبي خالد. 2014. تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها، ورقة بحثية مقدمة الي مؤتمر "القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي" 3 - 4 / 2 / 2014 ، طرابلس.

دشلي كمال. 2016. منهجية البحث العلمي. منشورات جامعة حماة  
دويدري رجاء 2000. البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية. دار الفكر المعاصر - سورية. ط1

بورنان إبراهيم وشارف عبد القادر . 2016. واقع أنشطة البحث العلمي والتطوير في الدول العربية حالة الجزائر، من خلال كتاب الاعمال الكاملة للمؤتمر العلمي لجامعة بني سويف بعنوان نحو بناء استراتيجية تحويل الطالب الى باحث

نعمان منصور و النمري غسان. 1998. البحث العلمي حرفة وفن، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع

البيللاوي، حسن وآخرون. 2010. الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط3 .

فضلون الزهراء. 2017. ضمان جودة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية بين النظري والتطبيق قراءة تحليلية لجودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، أعمال ملتقى الأمانة العلمية، الجزائر

مرجين، حسين . 2017. برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية -التحديات والآفاق 2017م- جامعة سرت انموذجا.

المليجي رضا إبراهيم و مبارك عواد. 2010. الجودة الشاملة والاعتماد المؤسسي. رؤى مستقبلية لتحقيق جودة التعليم في عصر المعلوماتية، الطبعة الاولى - عالم الكتب

عزت حسين نورالدين . 2012. أمكانية تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية. دراسة حالة في الكلية التقنية - كركوك. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية — المجلد 14 العدد 1. 2012

WRNA, 2019. ترتيب الجامعات الليبية في تصنيف ويمتركس العالمي للجامعات  
عن شهر  
2019

[www.webometrics.info/en/Ranking\\_africa/North\\_Africa](http://www.webometrics.info/en/Ranking_africa/North_Africa)

مرجين سالم وآخرون. 2018. تقرير بعنوان "اين تتجه الجامعات الليبية الحكومية: التغيير يأتي من رحم المعاناة العظيمة"، منشورات الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم  
طرابلس - ليبيا

التل وائل عبد الرحمن. 2011. تحليل واقع الإنتاج العلمي في كلية التربية بجامعة الملك عبد العزيز وتحديد معوقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الكلية، مجلة دراسات، العلوم التربوية، المجلد 38، ملحق 3

الحوات وآخرون 2117. مسيرة التعليم العالي في ليبيا : إنجازات وطموحات، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، طرابلس ص 110.

جعفر ادريس وآخرون. 2012. امكانية تطبيق الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة. المجلد الثالث، العدد السابع 2102 ص 22 93 أماراك: مجلة علمية محكمة تندر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

فرحاني العربي بلقاسم . 2012. البحث الجامعي : بين التحرير والتصميم والتقنيات، دار أسامة للنشر والتوزيع عمان - الاردن

عبد العظيم الطيب مصطفى. 2013. ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. المجلد السادس، العدد 13.

إسماعيل، محمد صادق 2014. البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف. نعضوا. دار الكتب المصرية الطبعة الاولى.

قنديلجي عامر إبراهيم و إيمان السامرائي . 2018. البحث العلمي الكمي والنوعي دار اليازوري- الاردن

سويدان ابتسام محمد . 2015. التخطيط الاستراتيجي ودوره في تطبيق محاور الجودة الشاملة دراسة ميدانية على جامعة المرقب- ليبيا، رسالة ماجستير الاكاديمية الليبية مصراته

حمزة ابتسام على. 2001. القيادة الادارية و التربوية لامناء الاقسام العلمية في بعض الجامعات الليبية وفقا لمتغيرات الخبرة والمؤهل العلمي والتخصص. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب- جامعة قاريونس-بنغازي

الفرجاني عادل جمعه. 2015. تطوير اداء امناء الاقسام الاكاديمية بالجامعات الليبية في ضوء مدخل ادارة الجودة الشاملة. رسالة دكتوراه كلية التربية، جامعة الزقازيق مصر الطيب، مصطفى. 2007. ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في تلبية حاجات المجتمع الليبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ترهونة، ليبيا.

العبيدي محمد . 2010. تقييم الأداء الجامعي في ليبيا: نظرة تحليلية. ورقة بحثية مقدمة الي مؤتمر مؤتمر جودة التعليم العالي في ليبيا إمكانيات التطبيق وتحديات الواقع 4 - 6 / 12 / 2010 بمبني الدعوة الإسلامية ،بنغازي.

سعود رحاب. 2015. التحديات الغير تقليدية للبحث العلمي في ليبيا وسبل مواجهتها. كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي.  
uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/e3df5-  
.pdf

عمار محمد: تقرير الدخول الجامعي 2007-2008 :المنتدى الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي . الرباط 23 شوال 1428  
WWW.FNESRSc.com،

مرجين حسين. 2012. هل نحن بحاجة إلى الجودة وضمائها في الجامعات الليبية ؟  
<https://portal.arid.my/Publications/edc08426-7375-4c.pdf>